

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٥

بتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر

الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون المدني ؛

وعلى قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛

وبعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناءً على ارتأه مجلس الدولة ؛

ق ر ر

القانون الآتي نصه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة (٢٤) من قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر

الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ النص الآتى :

« يقصد بالصناديق الحكومية للتأمين، الصناديق التي تتولى عمليات التأمين ضد الأخطار

التي لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التي ترى الحكومة مزاولتها بنفسها .

ويكون إنشاء صندوق التأمين الحكومى وتنظيمه بقرار من رئيس مجلس الوزراء

ويكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة .

ويصدر بتحديد شروط وأسعار عمليات التأمين المشار إليها قرار من الوزير المختص بناءً على دراسة فنية يُعدها الصندوق وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة .
وتتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأحكام المنظمة لأوجه رقابة الهيئة على هذه الصناديق» .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٤٣٦ هـ

(الموافق ٢٢ أغسطس سنة ٢٠١٥ م) .

عبد الفتاح السيسي